مناهج المستشرقين التأويلية للحديث النبوي الشريف

وليد أحمد عويضة[1]

ملخص

يتناول هذا البحث المناهج التي تعامل بها المستشرقون مع الحديث النبوي الشريف، حيث شككوا في صحته معتمدين على روايات واهية غير صحيحة أو روايات لا سند لها.

واشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

فالمقدمة في بيان أهداف البحث، ومنهج الباحث.

والتمهيد: في تعريف الاستشراق، وسبب دراسة المستشرقين للإسلام.

أمّا المبحث الأول: تشكيك المستشرقين في صحة الحديث النبوي الشريف الذي اعتمده علماء المسلمين المحققون.

والمبحث الثاني: عزل السنة النبوية عن حياة المسلمين. والمبحث الثالث: كيفية تعاطي المستشرقين مع السنة النبوية.

ثم الخاتمة: وهي ملخص لأهم نتائج البحث وتوصيات الباحث.

ولقد ميّز الباحث بين صنفين من المستشرقين: الأول صاحب حياد وإنصاف، قام فعلاً بأبحاثه بتفكير حيادي موضوعي يبغي الحقيقة، وليس هم موضوع بحثنا. والآخر مغرض منحرف في أبحاثه. دأبت الكتابات الإسلامية المعاصرة على إطلاق كلمتي "المستشرقين والاستشراق" عليه لاتجاهاته المنحرفة في أبحاثه، فهذا هو الذي نقصده في بحثنا هذا.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين أما بعد:

فإن الله تعالى أنزل القرآن العظيم على نبينا محمد ε، الذي قام بتبليغ الأحكام التي نزل بها القرآن الكريم قال الله تعالى: **[يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ]** {المائدة:٦٧} والأمر لم يكن من النبي ε مجرد تبليغ آلي، وإنما هو تبليغ مصحوب بالتبيين كما ورد في قول الله تعالى: **[وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ]** {النحل:٤٤} وبهذا فعل الرسول ε ما أمره الله به، فكانت سنته المتمثلة في أقواله وأفعاله وتقريراته بالنسبة للقرآن بمثابة تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره. وبذلك يكون الارتباط بين القرآن والسنة ارتباطاً لا يتصور أن ينفصم في يوم من الأيام.

ومن أجل ذلك اهتم المسلمون اهتماماً عظيماً بالسنة بوصفها الأصل الثاني للإسلام. وقد كان هذا الفهم يعد من الأمور البديهية لدى صحابة رسول الله ε .

وبقي المسلمون أقوياء أعزاء ما استمسكوا بهذين الأصلين . القرآن والسنة . حتى دبّ الوهن فيهم، وبعدوا عن كتاب ربهم وسنة نبيهم وركنوا إلى الدنيا، فأصبحوا مطمعاً للاستعمار الذي سلب خيراتهم ونهبها، وأذاقهم صنوف الذل والهوان. ولمّا حاول المسلمون ردّ الاستعمار المعتدي ورفع لواء

---

(1) مدير عام الإدارة العامة لمراكز القرآن الكريم في وزارة الأوقاف

الجهاد، تنبه المستعمرون بخطورة إذكاء روح الجهاد بالسيف لدى المسلمين، فإن ذلك لا يحقق لهم أغراضهم الاستعمارية، فسعوا إلى القضاء على خصائص المجتمع الإسلامي والذي كان ثمرة نظامه التشريعي والتربوي والتعليمي ليتمكن من تحويل العالم الإسلامي إلى عالم مستعبد يخضع للغرب خضوعاً كاملاً.

وكان من الطبيعي أن يسعى الغرب في إلغاء الشريعة الإسلامية أولاً، ثم التشكيك في مصادرها والطعن في صلاحيتها ثانياً، حتى لا يفكر المسلمون في العودة إليها مرة أخرى. ومن هنا بدأ التشكيك في مصدري الشريعة الإسلامية . القرآن والسنة . وبدأ التركيز والتشكيك في الأصل الثاني للإسلام وهو السنة، لأنها هي الشارحة لكتاب الله تعالى والمبينة له، لأن القرآن الكريم أكثر أحكامه من الكليات والعموميات وهي في حاجة إلى توضيح وتفسير ممن بلّغ تلك الرسالة وهو محمد ε ، فعلى سبيل المثال: لقد تكرر في القرآن الكريم الأمر عشرات المرات بإقامة الصلاة، لكنه لم يبيّن للمسلمين طريقة إقامتها، وكان هذا الأمر منوطاً برسول الله ε ليبيّن للناس طريقة إقامة الصلاة قولاً وفعلاً، وهذا إنما يدل على أهمية السنة ومكانتها في التشريع.

وأصبح من الضروري لدى المستعمرين محاربة سنة رسول الله ε إذ بإبعاد السنة النبوية والتشكيك في مكانتها في التشريع يصبح التلاعب بالقرآن الكريم أمراً ميسوراً.

ولعل أول محاولة لها أهميتها في ذلك هي ما قام به المستشرق اليهودي "جولد تسيهر" الذي قام بمحاولة واسعة للتشكيك في الحديث النبوي الشريف، وقد نشر بحثه باللغة الألمانية بعنوان: " دراسات إسلامية " وأصبح كتابه في دائرة الاستشراق منذ ذلك الوقت حتى الآن العمدة يهتدي به الباحثون.[٢] ويعده المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوي الشريف حتى كُتب عنه في دائرة المعارف الإسلامية: "إن العلم مدين دَيناً كبيراً لما كتبه"[٣]

ثم جاء بعده البروفسور " شاخت" الذي مكث أكثر من عشرة أعوام في البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية وتوصّل في كتابه " أصول الشريعة المحمدية " إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك حديث واحد صحيحاً، وبخاصة الأحاديث الفقهية، وأنها في الواقع كلام علماء المسلمين من القرنين الثاني والثالث الهجريين، وأقاويلهم وضعت على لسان النبي محمد ε زوراً وبهتاناً، وأصبح كتابه المذكور مرجعاً أصيلاً ثانياً لعالم الاستشراق.[٤].

ولقد افترى كثير من المستشرقين على شخص رسول الله ε وسنته المطهرة افتراءً كثيراً، من هذا الافتراء أنهم زعموا أن نهي النبي ε عن تدوين السنة أدّى إلى ضياعها، ومن ثم دفع المحدثين في العصور اللاحقة إلى اختلاق كثير من الأحاديث ونسبتها زوراً وبهتاناً إلى النبي ε، كما أدى ذلك بزعمهم إلى خلط متون الأحاديث بمزيج من الأساطير المنقولة عن أهل الكتاب.

([٢]) انظر دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي : ١/ي ، والمستشرقون والحديث النبوي محمد بهاء الدين: ص ١٩.

([٣]) انظر دائرة المعارف الإسلامية: ٣٣٣/٧.

([٤]) انظر دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي: ١/ي.

وإننا من خلال هذا البحث سنردّ تلك الافتراءات، من غير أن نَحمِل تحاملاً مطلقاً على المستشرقين يتنافى مع الحقيقة التاريخية التي سجلها هؤلاء المستشرقون فيما قاموا به من أعمال، وتوصلوا إليه من أبحاث، والله تعالى أمر المسلمين بالعدل حتى مع أعدائهم قال الله تعالى: **[وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى]** {المائدة:٨}

ونريد هنا أن نسجل بأنه ليس كل المستشرقين على نمط واحد في الكيد للإسلام، فإن منهم من درس الإسلام ليصل بذلك إلى الحقيقة، وقد كان هذا فقد آمن عدد منهم ودخل في الإسلام.

أهداف البحث:

١- تصويب بعض الأخطاء التي وقع فيها بعض المستشرقين الذين عالجوا موضوعات السنة النبوية، فأساءوا تقديمها لقرائهم، وحرّفوا مقولاتها، وشوّهوا صورتها عن قصد مبيّت أحياناً، وعن جهل وسوء فهم أحايين أخرى، فكان من الواجب بيان المناهج التي انطلقوا منها، والتصدي لها، ومناقشة النتائج التي انتهوا إليها والرد عليها وتصويبها بما تقتضي الموضوعية والنزاهة، وروح البحث العلمي.

٢- إبراز حقيقة المستشرقين في أبحاثهم وأهدافهم الدينية والاستعمارية من ورائها، باستخدام النقد العلمي.

٣- حث الباحثين والمثقفين من العرب والمسلمين الذين يريدون الوصول إلى حقيقة الإسلام، على الرجوع في بحوثهم ودراساتهم إلى المصادر الإسلامية التي استقى منها المستشرقون وغيرهم من الباحثين الغربيين.

٤- رفع الشك وسوء الظن الذي أراده المستشرقون المتعصبون أن يعتقده المسلمون في دينهم وعلمائهم.

منهج البحث:

١. اتبع الباحث منهج التحليل الوصفي في تتبع أقوال المستشرقين وتحليل نصوصهم والوقوف عليها، واستخدم الباحث في ذلك المنهج العدل وذلك: بالتبصر بهذه المادة، وبالتمحيص العلمي المتأني الدقيق، كما يستخدم الباحث المنهج النقدي في نقد النصوص النبوية والتعليق عليها.

٢. التقديم للمباحث بما يناسب مورد الاستدلال.

٣. الاقتصار على ذكر الراوي الأعلى للحديث فقط ثم أذكر بعد ذلك متن الحديث.

٤- دراسة أسانيد الأحاديث إذا كانت في غير الصحيحين والحكم عليها، ولا يستطرد الباحث في دراسته لأسانيد الأحاديث التي في خارج الصحيحين داخل البحث خشية الإطالة، إنما يسجل خلاصة ما توصل إليه في دراسته، ويكون الحكم على الإسناد بقولي: إسناده صحيح، أو حسب ما يقتضيه الحكم على الإسناد.

٥- الاقتصار في التدليل على المسائل الواردة بمثال واحد فقط لعدم الإطالة، وقد استدل بأكثر من دليل أحياناً، حسب ما تقتضيه طبيعة البحث.

خطة البحث: يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس :

المقدمة: تشتمل على بيان أهداف البحث، ومنهج الباحث، وخطة البحث.

التمهيد: تعريف الاستشراق وبيان سبب دراسة المستشرقين للإسلام.

المباحث:

المبحث الأول: تشكيك المستشرقين في صحة الحديث النبوي الشريف الذي اعتمده علماء المسلمين المحققون. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الادعاء أن النهي عن كتابة الحديث أدى إلى ضياعه.

المطلب الثاني: الادعاء بأن القسم الأكبر من الحديث جاء نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام.

المطلب الثالث: الادعاء بأن الأحاديث النبوية مأخوذة عن أهل الكتاب.

المبحث الثاني: عزل السنة النبوية عن حياة المسلمين: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزعم بأن السنة لا تستقل بالتشريع، وأنها ليست حجة في الدين.

المطلب الثاني: زعمهم أن الأحاديث المتداولة في كتب السنة المعتمدة كثر فيها الوضع.

المطلب الثالث: قولهم أن رجال الإسلام القدامى كان لهم يد في وضع الأحاديث.

المبحث الثالث: كيفية تعاطي المستشرقين مع السنة النبوية. وفيه :

١- المسلمات الثابتة. ٢- تجزئة النصوص لموافقة أهوائهم. ٣- الخطأ في الاستنتاج ٤- الاعتماد على الحديث الضعيف والموضوع. ٥- استخدام صيغ الشك. ٦- التعميم.

٧- يستندون على مصادر ليست في مستوى البحث العلمي.

٨- إغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها.

الخاتمة: وتشمل على ملخص لأهم نتائج البحث وتوصيات الباحث.

الفهرس: ويشمل أسماء المراجع التي استفاد منها الباحث.

التمهيد في: تعريف الاستشراق وبيان سبب دراسة المستشرقين للإسلام

أولاً: تعريف الاستشراق:

الاستشراق: هو دراسات غير الشرقيين لحضارات الشرق وأديانه ولغاته وتاريخه وعلومه واتجاهاته النفسية وأحوالها الاجتماعية، وبخاصة حضارة الإسلام وأحوال الأمة الإسلامية في مختلف العصور.[٥] وللقائمين على الاستشراق دوافع بعثتهم على السير فيه، وجعلت لهم أهدافاً معينة، فسلكوا لتحقيقها أساليب لم يعرفها تاريخ البحث العلمي إطلاقا، ولم يعوّل عليها أحد من علماء الغرب في غير الدراسات الاستشراقية!

ثانياً: لماذا يدرس المستشرقون الإسلام؟

تساؤلات وعلامات استفهام تثيرها دراسة المستشرقين للإسلام، فهم لا يؤمنون به ولا يتخذونه عقيدة بل لا يكفون عن الطعن فيه، وربما عاش الواحد منهم عمراً كاملاً يدرس الإسلام من دون أن يغيّر في فكره شيئاً، بل ربما ازداد حنقاً على الإسلام والمسلمين. فهذا المستشرق الألماني البروفسور

(٥) انظر منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر: ص ١٨، والاستشراق أهدافه ووسائله محمد الزّيادي: ص ١٥.

شاخت . متخصص في الفقه الإسلامي، ويعد الخبير الأول في ميدان الشريعة الإسلامية، شارك في تحرير دائرة المعارف الإسلامية، عمل أستاذاً في جامعات متعددة منها جامعة القاهرة، انتخب عضواً لمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٥٥م، كتب أبحاثاً كثيرة، وكان الميدان الحقيقي الذي برز فيه هو تاريخ الفقه الإسلامي وأهم ما له في هذا الباب كتابه الرئيسي " أصول الشريعة المحمدية " . هذا المستشرق يقضي أكثر من عشرة أعوام في البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية.[٦]

فلماذا إذاً يدرسون ديننا ويعكفون عليه السنين الطوال؟

فالمستشرقون يسلكون في دراستهم منهجاً غير علمي وغير سليم، فهدفهم دائماً التشكيك في الإسلام في الدين والألوهية والنبوة والرسالة، ولهم خطوط فكرية ثابتة ينفثون من خلالها ادعاءاتهم وسمومهم. ومن أهداف المستشرقين في دراستهم للإسلام ما يأتي:

١- هدم الإسلام أصولاً وفروعاً.

٢- تحطيم معنويات الأمة الإسلامية، بدعوى أن الإسلام ليس ديناً واقعياً يربى رجالاً نظيفين وأقوياء ، وإنما مجرد خيال ومثاليات، لأن المعنوية التي تأتي أمة الإسلام من صلتها بالقرآن، بالوحي الإلهي كتاباً وسنة، واستشعارها بأنها الأمة الوحيدة التي تحمل وحياً إلهياً خالصاً من التحريف، هذا الاستشعار يمكن أن يعيدها إلى مجد حضاري جديد، والمجد الحضاري الجديد معناه وقف المصالح للعالم الغربي، وتوجه المنطقة توجهاً مستقلاً يحفظ كرامتها وشخصيتها وهويتها الإسلامية وثقافتها التاريخية وتطلعاتها نحو مستقبل أفضل، وهذا ما يقلق مضاجعهم.

٣- طرح الشرق أمام الغرب بصورة مشوهة لتكوين صورة سيئة عن العرب والمسلمين في ذهن الغربي المعاصر، لحمايته من أن يرى نور الإسلام، فيؤمن به، ويحمل رايته ويجاهد في سبيله.

٤- هزيمة المسلمين هزيمة روحية وفكرية، وذلك بالقضاء على روح الاستعلاء الإيماني والاعتزاز بالإسلام في نفس المسلم، وإذابة شخصيته الإسلامية عن طريق غسل دماغه شيئاً فشيئاً، بأسلوب ماكر يعتمد على إخفاء النوايا الحقيقية والظهور بمظهر برئ لطيف، وعدم الاحتكاك مباشرة بالمسلمين أو استفزاز عواطفهم، ويعتمد أسلوبهم الجديد على سياسة النَفَس الطويل الذي يقولون عنه: إنه أسلوب بطيء المفعول لكنه مضمون النتيجة، وقد اشتركت مع الكنيسة الصليبية في هذا الهدف جهات مختلفة معادية للإسلام كالصهيونية والشيوعية.

٥- رأوا أنه من الأجدى والأكثر فعالية أن يركزوا على زرع بذور الشك في أهم دعامات الحضارة الإسلامية والدين الإسلامي.

٦- هدم بنيان الشريعة الإسلامية التي تشكل أعظم صرح تشريعي متماسك يمكن أن يوجد بين البشر، عرفوا هذه الحقيقة فوجهوا عنايتهم لطمس معالمها، فشنّوا حملة شعواء على العقوبات والحدود الإسلامية: من قصاص، وقطع، ورجم، وشنّعوا عليها ووصفوها بالهمجية والوحشية، وقد علموا

---

(٦) انظر المستشرقون والحديث النبوي محمد بهاء الدين: ص ١٩.

مدى مكانتها وعظم وظيفتها في المحافظة على مجتمع إسلامي متماسك سليم من الآفات والأمراض.

٧- تدمير المجتمع الإسلامي وطمس معالمه بالتركيز على حياة المرأة المسلمة وقد علموا أنها ركيزته الداخلية الأساسية، فصوروا حياتها في ظل الإسلام بصورة الكبت والظلم والانحطاط. واعتنوا كثيراً بتشويه الحجاب، فاغتر كثير من مرضى النفوس وضعاف البصيرة بهذه الحملات الشرسة، فنشطوا لجر المرأة المسلمة إلى ميادين الفوضى والانحلال فهدموا بذلك بناء المجتمع الإسلامي أو تسببوا في زعزعته.

٨- محاولة التشكيك في الدين والألوهية ومحاولة التشكيك في النبوة والرسالة وفساد تناولهم لمفهوم الدين عامة والإسلام خاصة.[٧]

ولا شك أننا بمثل هذه المعلومات الخطيرة نكوّن فكرة واضحة عن الدوافع الحقيقية والنوايا الخفية وراء عناية الأوروبيين بالدراسات الإسلامية.

ولا يفوتنا هنا أن نميّز في المستشرقين أناساً أصحاب حياد وإنصاف، قاموا فعلاً بأبحاثهم بتفكير حيادي موضوعي يبغي الحقيقة. من هؤلاء: "الفونس اتييس دينيه" فرنسي تسمى باسم " ناصر الدين دينيه " كان فناناً مرهف الحس، تفحص الديانة المسيحية والرسوم الكنسية فلم تشبع تطلعه العقلي والعلمي، فاطلع على الإسلام وأعلن اعتناقه إياه، له إصدارات إسلامية منها: "أشعة خاصة بنور الإسلام". و " محمد رسول الله ". و " الحج إلى بيت الله الحرام ".[٨] ومنهم: "موريس بوكاي" مستشرق منصف أَلّفَ كتاباً عن القرآن والعلم الحديث بالفرنسية، تُرجم إلى العربية بعنوان:" دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة".[٩] ومنهم: " توماس أرنولد " الذي أنصف المسلمين في كتابه العظيم: " الدعوة إلى الإسلام " فقد برهن فيه على تسامح المسلمين في جميع العصور مع مخالفيهم في الدين، على عكس مخالفيهم معهم، وقد طعن المستشرقون المتعصبون بأن مؤلفة كان مندفعاً بعاطفة قوية من الحب على المسلمين.[١٠] ومنهم السيدة الألمانية: " زغريد هونكه " صاحبة كتاب " شمس الله تسطع على الغرب "، لكن المشرف على نشره مسيحي فنشر ترجمته بعنوان: " شمس العرب تسطع على الغرب ".[١١] ومنهم: " بدرو مونتايث " الأستاذ بجامعة مدريد الذي تصدى للمستشرق الأمريكي الذي شنّ حملة ظالمة على الإسلام والمسلمين، حيث قال: إن أعظم عمل قام به الأسبان هو طرد العرب والمسلمين من أسبانيا، فردّ عليه " بدرو مونتايث " واصفاً إياه بالجهل المطبق، واتهمه بأنه لم يقرأ التاريخ ولم يفهمه، واستطرد قائلاً: أسبانيا ما كان لها أن تدخل التاريخ الحضاري لولا القرون الثمانية التي عاشتها في ظل الإسلام وحضارته، وكانت بذلك باعثة النور والثقافة إلى الأقطار الأوربية المجاورة

---

(٧) انظر الاستشراق والمستشرقون مصطفى السباعي: ص ٢٣، والمستشرقون والإسلام محمد قطب: ص٥٤.

(٨) انظر منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر: ص ٢٢.

(٩) انظر المرجع السابق: ص ٢٢.

(١٠) انظر الاستشراق والمستشرقون مصطفى السباعي: ص ٣٠.

(١١) انظر منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر: ص ٢٣.

المتخبطة آنذاك في ظلمات الجهل والأمية والتخلف.[١٢] إن هؤلاء وغيرهم قد تلقى المسلمون إنتاجهم – على ما فيه من أخطاء عفوية – بالترحاب والإقبال على مطالعتها، ووقفوا منها موقف التقدير والاحترام، ولقد قوبلت أخطاء هؤلاء بردود هادئة من المسلمين فيها التقدير والود إلى جانب التصحيح.

لكن الكتابات الإسلامية المعاصرة دأبت على إطلاق كلمتي " المستشرقين والاستشراق " على المغرضين منهم، وعلى اتجاهاتهم المنحرفة في الأبحاث، ومن الطبيعي أن نورد نفس الإطلاق عليهم، ولسنا نقصد إلا هذا الصنف المنحرف منهم.

الفصل الأول: تشكيك المستشرقين في صحة الحديث النبوي الشريف الذي اعتمده علماء المسلمين المحققون

تعتبر السنة النبوية أحد عناصر القوة الرئيسية في الإسلام بعد القرآن الكريم، لذلك اشتد الهجوم عليها من قبل أعداء الدين وخاصة المستشرقين، لأنها تمثل عندهم أساسين من أسس القوة في الإسلام: ١– الثروة الحديثية النبوية: فأحاديث النبي ε هي الحافظة لسلوكياته وعناصر شخصيته المتميزة. ٢– شخصية النبي العملية: والمراد بها الجانب السلوكي العملي الأخلاقي، باعتبار النبي ε القدوة الحسنة لأتباعه. لذلك دعا المستشرقون إلى إلغاء السنة النبوية، إما لأنها حسب زعمهم مزورة عن رسول الله ε، وإمّا لأنها . وإن كانت غير مزورة . أنها ليست من الدين في شيء ، وأن العمل بالسنة هو سبب تخلف المسلمين.[١٣] وهم بهذا الهجوم يريدون أن يسقطوا السنة من حياة المسلمين ليسقطوا معها القرآن الكريم دون أن يمسوه بقول؛ لأن المسلمين لا يستطيعون أن يقيموا القرآن إلا بإقامة السنة النبوية، فهي البيان لِما جاء في القرآن الكريم.

لقد تجاهل المستشرقون الجهود التي بذلها علماء المسلمين لتنقية الحديث الصحيح من غيره، مستندين إلى قواعد بالغة الدقة في التثبت والتحري، فشككوا في صحة الحديث النبوي متذرعين بما دخل على الحديث النبوي من وضع ودس.[١٤]

فلقد ابتكر المسلمون مناهج دقيقة ومعايير موضوعية لتنقية الأحاديث النبوية والعناية بها، وقاموا بتطبيق هذه المعايير في نقد أسانيد الأحاديث ومتونها مما ساعدهم على تمييز الخبر المقبول من المردود، وعلى التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وإصدار الأحكام الصائبة على الأحاديث المتعارضة. وهذا ما سنعرفه في هذا البحث وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: الادعاء أن النهي عن كتابة الحديث أدى إلى ضياعه.

من أبرز الدعوات التي يستند إليها المستشرقون في التشكيك في حديث النبي ε ما ورد عنه من النهي عن كتابة الحديث النبوي، وجمعه وتدوينه في صحف خاصة. فالنهي عن كتابة الحديث النبوي

---

(١٢) انظر مواقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية في الأندلس مصطفى الشكعة: ٢/٢٧٣–٣٤٣.

(١٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي: ص ١٩٠.

(١٤) انظر الاستشراق والمستشرقون مصطفى السباعي: ص ٢٥.

في نظرهم تسبب في إهمال المحدثين للحديث، الذي لم يدون إنما نقل شفاهاً، وبالتالي أدى ذلك إلى ضياعه، ومن ثم ما كتب منه بعد ذلك مشكك فيه، مما يستوجب في نظرهم عدم صحة الأحاديث.[١٥]

فلقد وردت أحاديث نبوية صحيحة تنهى عن كتابة الحديث النبوي، كما وردت أحاديث أخرى صحيحة تبين أن الرسول ε قد أذِن بكتابة الحديث النبوي، ولهذا سأقوم هنا بإيراد الأحاديث التي نهى النبي ε فيها عن كتابة الحديث، ثم أورد الأحاديث التي أذن النبي ε فيها بكتابة الحديث، ثم أورد آراء العلماء فيها وكيفية الجمع والتوفيق بينها.

أولاً: النهي عن كتابة الحديث النبوي: نهى النبي ε أن يكتب عنه شيء غير القرآن الكريم، بل أمر من كتب عنه شيئاً غير القرآن أن يمحه. روى الإمام مسلم في صحيحه بسنده من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ε قَالَ: " لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ. قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسِبُهُ قَالَ: " مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ ".[١٦]

ثانياً: الإذن بكتابة الحديث النبوي: وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة أذن فيها النبي بكتابة الحديث الشريف منها:

١- روى الإمام أبو داود في سننه بسنده من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ε أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ε بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنْ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ε ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ فَقَالَ: " اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ ".[١٧]

٢- وروى الإمام البخاري في صحيحه بسنده من حديث أَبي هُرَيْرَةَ قال: " مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ε أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ ".[١٨]

٣- وروى الإمام الترمذي في سننه بسنده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ε خَطَبَ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ فِي الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو شَاهٍ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε: " اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ ".[١٩] وكان هذا في العام التاسع الهجري.

ولقد اجتهد العلماء في التوفيق بين أحاديث النهي عن كتابة الحديث الشريف وبين أحاديث الإذن بكتابته على أقوال عدة منها:

١- عن طريق النسخ: قالوا إن أحاديث النهي منسوخة لأنها متقدمة، وأحاديث الإذن ناسخة لأنها متأخرة ؛ فالنهي عن الكتابة كان أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر المسلمون

---

(١٥) انظر الاستشراق والدراسات الإسلامية عبد القهار العاني: ص ١٢١.

(١٦) صحيح مسلم: ص (١٢٠١)، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم: (٣٠٠٤).

(١٧) سنن أبي داود: ٣١٨/٣، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، رقم: (٣٦٤٦)، ومسند أحمد: ٢٠٥/٢، وسنن الدارمي: باب من رخص في كتابة العلم، رقم: ٤٨٤). وهو حديث صحيح.

(١٨) صحيح البخاري: ٦٢/١، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم: ١١٣).

(١٩) سنن الترمذي: ٣٩/٥، كتاب العلم، باب ما جاء بالرخصة فيه، رقم: (٢٦٦٧). وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وعرفوا القرآن، وأصبحوا يميزونه من الحديث، وأمن التباسه واختلاطه بالحديث حينئذٍ أذن النبي لصحابته بكتابة الحديث.(٢٠)

٢- عن طريق الجمع: قالوا إن النهي خاص بكتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعون تفسير القرآن فربما كتبوه معه، فنهوا عن ذلك خوف الاشتباه بينهما، أمّا الإذن فهو في حالة كتابة كل منهما في صحيفة مستقلة.(٢١)

. وقيل إن النهي في حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه.(٢٢)

. وقيل إن النهي عام، خص منه عبدالله بن عمرو ؛ لأنه كان قارئاً، كاتباً مأموناً عليه.(٢٣)

قال الدكتور السباعي: " وأعتقد أنه ليس هنالك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن، إذا فهمنا النهي على أنه نهي عن التدوين الرسمي كما كان يدون القرآن، وأمّا الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملابسات خاصة أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السنة لأنفسهم ".(٢٤)

يتبين لنا مما سبق أن النهي عن كتابة السنة كان لأسباب وجيهة ومقبولة منها:

. الحيلولة دون خلط القرآن بالسنة، فلما أَمِن المسلمون الوقوع في مثل هذا الخلط زال النهي.

. أن النهي كان لترويض المسلمين على مذاكرة الحديث النبوي وتعهده بالحفظ وعدم إهمال السنة اعتماداً على أنها مدونة في القراطيس، هذا بجانب أن الإذن بالكتابة جاء متأخراً مما يدل على أنه ناسخ لأحاديث النهي عن الكتابة.

هذا هو ما يتعلق بنهي النبي ε عن كتابة الحديث ثم إذنه بعد ذلك بكتابتها.

أمّا المستشرقون فلا يذكرون إلا حديثَ النهي وحده، ولا يشيرون من قريب ولا بعيد إلى أحاديث الإذن بالكتابة ؟ ! وكأنها عندهم لم تكن، وهم بهذا يبرهنون على أنهم أبعد ما يكونون عن المنهج العلمي النزيه. أمّا من قال منهم بأحاديث الإذن بالكتابة، فهم يقفون منها موقفين: الأول: هو الطعن فيها بعدم الصحة، ودعاة الطعن منهم قلة.(٢٥)

الثاني: هو القول بأن أحاديث الإذن كانت أولاً، ثم جاء حديث النهي ثانياً، فنسخ الإذن في كتابة الأحاديث، وصار النهي في نظرهم هو الموقف النهائي لرسول الله ε لكن هذا القول مردود بحديث

---

(٢٠) انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث عبد الرحيم العراقي: ص ١٤٥.

(٢١) انظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد الصنعاني: ٣٥٤/٢.

(٢٢) انظر المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي: ص ٣٨٥- ٣٨٦، وتقييد العلم للخطيب البغدادي: ص ٥٨.

(٢٣) انظر تأويل مختلف الحديث ابن قتيبة: ص ٢٨٧.

(٢٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي: ص ٦١.

(٢٥) انظر دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي: ٧٢/١.

" أبي شاه " سابق الذكر الذي قال: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε : " اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ ".[٢٦]

إذاً تمسك المستشرقون بحديث واحد، وأعرضوا عن طائفة من الأحاديث. فهذا يدل على أن بعض المستشرقين لا يعتمد إلا الأحاديث التي توافق هواه وميوله الشخصية المعادية للإسلام ولسنة رسول الله ε .

المطلب الثاني: قولهم بأن القسم الأكبر من الحديث النبوي جاء نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام

لقد ساد في أوساط المستشرقين القول: " بأن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني، وأنه ليس صحيحاً ما يقال من أنه وثيقـــة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج ".[٢٧]

هذا ادعاء غير صحيح لأن المسلمين منذ القرن الأول ومن عهد الصحابة كانوا يتثبتون في قبول الأحاديث لأنهم عرفوا منزلة الحديث وتمسكوا به، وتتبعوا آثار الرسول ε واحتاطوا في رواية الحديث عنه وتشددوا فيه خشية الوقوع في الخطأ بزيادة فيه أو نقصان، ولهذا آثروا الاعتدال في الرواية. قال ابن قتيبة: " وكان عمر أيضاً شديداً على من أكثر الرواية أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقلّوا الرواية يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله ε كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلّون الرواية عنه ".[٢٨]

فالصحابة ومن جاء بعدهم كانوا يتثبتون في قبول الأخبار ويتتبعون الكذابين والوضاعين، وعرفوا الأحاديث الصحيحة والموضوعة، فالقرآن الكريم وضع أمامهم أهم قاعدة من قواعد النقد إذ يقول الله تعالى: **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ...]** {الحجرات:٦}
أمّا فيما يتعلق بالتطور الحاصل في المجتمع الإسلامي، والمستجدات الطارئة عليه، فنجد أن القرآن الكريم قد جاء بالقواعد الكلية التي من شأنها أن تلبي حاجات ومتطلبات الحياة الجديدة التي تناسب كل زمان ومكان، ولم يتعرض للجزئيات وطرق تنفيذها التي يمكن أن تتبدل وتتغير حسب البيئة والزمان، كما ترك الله تعالى وسائل التطبيق والتنفيذ للحكام، في ظل الكتاب والسنة والأهداف العليا للإسلام.[٢٩]

([٢٦]) سنن الترمذي: ٣٩/٥، كتاب العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه، رقم: (٢٦٦٧).

([٢٧]) انظر نظرة عامة في تاريخ الفكر الإسلامي لعلي عبد القادر: ص ١٢٧، نقلاً عن كتاب جولد تسيهر: (دراسات إسلامية).

([٢٨]) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ص ٣٩.

([٢٩]) انظر السنة قبل التدوين أحمد الخطيب: ص ٢٥١.

فالمسلمون ليسوا بحاجة إلى اختلاق أحاديث تبرر ما يقومون به نتيجة لحياتهم الجديدة، فقد كفاهم الله عز وجل هذا بما شرعه لهم من أسس وقواعد خالدة إلى يوم الدين، رضيها لهم ورضوها لأنفسهم، وقد كان من آخر ما نزل على رسول الله ε قول الله تعالى:

[الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا] {المائدة:٣} .

المطلب الثالث: الادعاء بأن الأحاديث النبوية مأخوذة عن أهل الكتاب لقد زعم المستشرقون أن جملة الأحاديث التي في الكتب الستة وموطأ مالك وغيرها من المصنفات الحديثية، مأخوذة إلى حد كبير من التلمود واليهود الذين دخلوا في الإسلام، أو من أناجيل النصارى، كما ادعى المستشرق " فيليب حِتّى " أن المحدثين نقلوا متون الأحاديث عن أهل الكتاب وبخاصة أناجيل النصارى. واستدل على قوله هذا بأحاديث منها:

١- ما رواه الإمام الترمذي في سننه بسنده من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ε فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَمْ أَعْفُو عَنْ الْخَادِمِ ؟ فَصَمَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ε ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَمْ أَعْفُو عَنْ الْخَادِمِ ؟ فَقَالَ: " كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً ".(٣٠)

٢- ما رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده من حديث جَابِر بن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا حُفِرَ الْخَنْدَقُ رَأَيْتُ بِالنَّبِيِّ ε خَمَصًا شَدِيدًا، فَانْكَفَأْتُ إِلَى امْرَأَتِي فَقُلْتُ: هَلْ عِنْدَكِ شَيْءٌ فَإِنِّي رَأَيْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ε خَمَصًا شَدِيدًا ؟ فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ جِرَابًا فِيهِ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، وَلَنَا بُهَيْمَةٌ دَاجِنٌ فَذَبَحْتُهَا، وَطَحَنَتْ الشَّعِيرَ، فَفَرَغَتْ إِلَى فَرَاغِي وَقَطَّعْتُهَا فِي بُرْمَتِهَا، ثُمَّ وَلَّيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ε فَقَالَتْ: لَا تَفْضَحْنِي بِرَسُولِ اللَّهِ ε وَبِمَنْ مَعَهُ، فَجِئْتُهُ فَسَارَرْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَبَحْنَا بُهَيْمَةً لَنَا، وَطَحَنَّا صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ كَانَ عِنْدَنَا، فَتَعَالَ أَنْتَ وَنَفَرٌ مَعَكَ فَصَاحَ النَّبِيُّ ε فَقَالَ: " يَا أَهْلَ الْخَنْدَقِ إِنَّ جَابِرًا قَدْ صَنَعَ سُورًا فَحَيَّ هَلًا بِهَلّكُمْ ". فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε : " لَا تُنْزِلُنَّ بُرْمَتَكُمْ، وَلَا تَخْبِزُنَّ عَجِينَكُمْ حَتَّى أَجِيءَ ، فَجِئْتُ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ε يَقْدُمُ النَّاسَ حَتَّى جِئْتُ امْرَأَتِي فَقَالَتْ: بِكَ وَبِكَ. فَقُلْتُ: قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي قُلْتِ، فَأَخْرَجَتْ لَهُ عَجِينًا، فَبَصَقَ فِيهِ، وَبَارَكَ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِنَا فَبَصَقَ وَبَارَكَ، ثُمَّ قَالَ: " ادْعُ خَابِزَةً فَلْتَخْبِزْ مَعِي، وَاقْدَحِي مِنْ بُرْمَتِكُمْ، وَلَا تُنْزِلُوهَا ". وَهُمْ أَلْفٌ فَأُقْسِمُ بِاللَّهِ لَقَدْ أَكَلُوا حَتَّى تَرَكُوهُ وَانْحَرَفُوا، وَإِنَّ بُرْمَتَنَا لَتَغِطُّ كَمَا هِيَ، وَإِنَّ عَجِينَنَا لَيُخْبَزُ كَمَا هُوَ ".(٣١)

قلت: إن ما ادعاه " فيليب حتّى " يبطله توجيهات إلهية كثيرة واردة في القرآن الكريم تحث المسلمين على طاعة الله ورسوله، منها قول الله تعالى: **[وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ]** {الأنفال:١}

---

(٣٠) سنن الترمذي: ٣٣٦/٤، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في العفو عن الخادم، رقم: (١٩٤٩). قَالَ الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وانظر سنن أبي داود: ٣٤١/٤، كتاب الأدب، باب في حق المملوك، رقم: (٥١٦٤).

(٣١) صحيح مسلم: ص (٨٤٣)، كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره....، رقم: (٢٠٣٩).

وحذر النبي ε من الكذب عليه وتوعد الكاذبين والوضاعين بعذاب النار يوم القيامة. روى الإمام مسلم في صحيحه بسنده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε : " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّار ".(٣٢)

كما حذّر النبي ε عن إتباع سنن أهل الكتاب والاقتداء بهم. روى الإمام ابن ماجه في سننه بسنده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε : " لَتَتَّبِعُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاعًا بِبَاعٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، وَشِبْرًا بِشِبْرٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمْ فِيهِ ". قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ؟ قَالَ: " فَمَنْ إِذًا ".(٣٣)

وقد استجاب المسلمون لهذه التوجيهات وتمسكوا بها، واجتهدوا كي يضعوها موضع التنفيذ، ومما يدل على ذلك: أن رجلاً كان يستنسخ كتاب نبي من بني إسرائيل في عهد عمر بن الخطاب، فاستدعاه عمر وأمره أن يمحو ما كتبه بالحميم والصوف الأبيض، وألا يقرأه ولا يقرئه أحداً من الناس.(٣٤)

ولم يكتف المسلمون بتجنب الكذب على رسول الله ε وتحاشي الأخذ عن أهل الكتاب فقط، إنما استحدثوا مناهج رصينة لتمحيص متون الأحاديث والاعتناء بأسانيدها قبل اعتمادها ومن ذلك:

١- فلا يقبلون من الأحاديث إلا ما اطمأنوا فيه إلى ثقة الرواة وعدالتهم، فالتزموا الإسناد عند الرواية. قال محمد بن سيرين: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: "سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم ". وقال عبد الله بن المبارك: " الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ".(٣٥)

٢- طلب توثيق النص المروي بسند آخر أو شاهد للتأكد من سلامته، وهذا تثبت في رواية الحديث من خلال طلب الشهادة على الرواية كما فعل الخلفاء الراشدون الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، أو الاستحلاف للراوي كما كان يفعل الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن خلال التدقيق في إسناد الحديث والسفر والارتحال في طلب الحديث، والتثبت منه كما فعل التابعون ومن جاء بعدهم. ومثال ذلك على تثبت الصحابة في قبول الأخبار: ما رواه الإمام البخاري في صحيحه من حديث عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو مُوسَى عَلَى عُمَرَ فَكَأَنَّهُ وَجَدَهُ مَشْغُولًا فَرَجَعَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ائْذَنُوا لَهُ، فَدُعِيَ لَهُ، فَقَالَ: " مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ

---

(٣٢) صحيح مسلم: ص (٢٢)، مقدمة مسلم، باب تغليظ الكذب على رسول الله ، رقم: (٣).

(٣٣) سنن ابن ماجه: ١٣٢٢/٢، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم: (٣٩٩٤). وإسناده صحيح، صححه البوصيري في مصباح الزجاجة: ٢٣٩/٣، رقم: (١٤٠٥).

(٣٤) انظر هذه القصة في تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص (٥٠) وما بعدها.

(٣٥) انظر مقدمة صحيح مسلم: ص (٢٥)، باب بيان أن الإسناد من الدين....، رقم(٧).

". فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُؤْمَرُ بِهَذَا، قَالَ: " فَأْتِنِي عَلَى هَذَا بِبَيِّنَةٍ، أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ ". فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسٍ مِنْ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لَا يَشْهَدُ إِلَّا أَصَاغِرُنَا، فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ... ".(٣٦)

٣- تتبع زيف الكذابين والوضاعين وكذبهم ووضعهم الأحاديث على رسول الله ε وبيان ذلك، فلا يؤخذ حديثهم والتحذير من الأخذ عن الضعفاء والمجهولين والمتروكين وأهل البدع وأشباههم، وكان بعض العلماء يستعدي الحكام على هؤلاء الوضاعين، وكان من أشهر هؤلاء العلماء شعبة بن الحجاج وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما.(٣٧)

٤- بيان أحوال الرواة: من حيث صدقهم وكذبهم أو توثيقهم وتضعيفهم، ومن ثم قام أولئك العلماء الأجلاء بدراسة حياة رواة الحديث ومعرفة تواريخ مواليدهم ووفياتهم، والتدقيق في طرق تحمل الحديث وأدائه، والتعرف على أحوال الرواة، حتى استطاعوا التمييز بين الحافظ والأحفظ، والضابط والأضبط، والأطول مجالسة لشيخه. قال سفيان الثوري: " لمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا معهم التاريخ ".(٣٨)

٥- وضع قواعد وقوانين لتمييز الموضوع من الحديث: وضع العلماء أمارات للدلالة على أن الحديث موضوع كمخالفته لصريح القرآن، أو فساد معناه، ونشأ من ذلك علم الجرح والتعديل.

وكان لجهود علماء الحديث في العصور المختلفة أثر كبير في الذب عن السنة النبوية، وبيان الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة.(٣٩)

كما قاموا بالتصدي للوضع والوضاعين وكشفوا عن مخططاتهم حتى أنهم أفردوا مصنفات خاصة للأحاديث الموضوعة لتحذير المسلمين من شرها. وسيأتي بيان ذلك في المبحث الثاني في المطلب الثاني وهو: ادعائهم كثرة الوضع في الحديث.

. أمّا الحديثان سابقي الذكر اللذان استشهد بهما " فيليب حتّى " ليدلل بهما على عدم جدية المحدثين في تمحيص السنة، وأن المحدثين كانوا يأخذون عن أناجيل النصارى.

فالحديث الأول: حسن، حسنه الإمام الترمذي في سننه.(٤٠)

والثاني: صحيح، رواه الإمام مسلم في صحيحه. مما يؤكد بأنهما قد نالا القبول من المحدثين أصحاب المناهج الدقيقة في قبول الحديث، أمّا ما ورد في الإنجيل من أقوال منسوبة للنبي عيسى عليه السلام تتشابه في وجه من الوجوه مع ما جاء في هذين الحديثين فلا يدل على أن المسلمين قد أخذوا متن هذين الحديثين عن أناجيل النصارى، لأن جميع الأقوال الواردة في الأناجيل لا يمكن إثبات نسبتها لسيدنا عيسى عليه السلام لانقطاع سلسلة السند بين عيسى وبين مؤلفي هذه الأناجيل باعتراف علماء

---

(٣٦) صحيح البخاري: ٢٢٩٢/٤، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة....، رقم: (٧٣٥٣).

(٣٧) انظر السنة قبل التدوين محمد الخطيب: ص ٢٣٠. وما بعدها.

(٣٨) انظر الكفاية للخطيب البغدادي: ص ١١٩.

(٣٩) انظر السنة قبل التدوين محمد الخطيب: ص ٢١٩، ٢٤٨.

(٤٠) انظر سنن الترمذي: ٣٣٦/٤، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في العفو عن الخادم، رقم: (١٩٤٩).

اللاهوت أنفسهم.[٤١] ومن هنا فإن أقـــوال النصـــــارى هذه تعد من قبيل الحديث المرفوض الذي لا يأبه به المحدثون لأنهم
يعتبرونه من قبيل الحديث الذي ليس له إسناد قائم.

وعليه فلا يعقل أن يعتمد المحدثون في مروياتهم على أناجيل النصارى التي لا سند لها، بجانب أن مناهج المحدثين تُحتّم عليهم عدم أخذ الحديث إلا عن العدل الضابط: وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق ولا مخروم المروءة، وأن يكون ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث من كتابه، وهذه الصفات لا تنطبق بحال من الأحوال على أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

المبحث الثاني: عزل السنة عن حياة المسلمين

لمّا يئس منكرو السنة ومنهم المستشرقون من التشكيك فيها، ومن محوها من الوجود، أثاروا شبهات حاولوا من خلالها نزع ما في السنة من فيوضات روحانية، لعزلها عن حياة الناس، ومن ثم البعد عن قبولها والعمل بها، وهذا ما سنبينه في هذا المبحث وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: الزعم بأن السنة لا تستقل بالتشريع، وأنها ليست حجة في الدين.

لقد أنزل الله تعالى كتابه على رسوله ε ، وكانت مهمة الرسول ε تبليغ هذا الكتاب للناس، وله مهمة أخرى؛ وهي تبيين هذا الكتاب وشرح آياته، وتفصيل المجمل من أحكامه، وبيان ما أنزل الله في كتابه من قواعد عامة أو أحكام مجملة أو غير ذلك. من هنا كان المسلمون في حاجة إلى معرفة بيان رسول الله ε ، مع حاجتهم إلى معرفة كتاب ربهم، ولا يمكن أن يفهم القرآن على حقيقته وأن يعلم مراد الله من كثير من آيات الأحكام إلا بالرجوع إلى رسول الله ε .

لكن المستشرقين ومن لف لفهم قالوا: حتى وإن صحت كل الأحاديث المروية في السنة، فالقرآن وحده فيه كفاية للأمة عن كل ما سواه، فالسنة في نظرهم ليست مصدراً تشريعياً لا مع القرآن ولا منفردة، فهي غير صالحة لتشريع ما لم يرد في القرآن، بل هي بيان للقرآن فقط، ويعتبرون كل حكم تشريعي كانت السنة هي الدليل عليه، مخالفاً للقرآن، وما يخالف القرآن يكون باطلاً !!! واستدلوا على ذلك بقول الله تعالى: **[مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ]** {الأنعام:٣٨}.

ونقض هذه الشبهة يقوم على محورين: الأول: بيان خطأ الاستدلال بالآية على ما أرادوه منها: فاستدلالهم بالآية خطأ ؛ لأن المراد من الكتاب فيها هو اللوح المحفوظ، وهو ما ذهب إليه معظم المحققين من أهل العلم.[٤٢] فهو الكتاب الذي أحصى الله فيه ما كان، وما هو كائن، وما سيكون أبد الآبدين. قال الله تعالى: **[وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآَنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ]** {يونس:٦١} فإذا كان المراد من الآية هو اللوح المحفوظ سقط استدلالهم بالآية.

---

(٤١) انظر الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق محمد الطهطاوي: ص ١٠٢، وأضواء على المسيحية متولي شلبي: ص ٥٠

(٤٢) انظر التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج للزحيلي: ١٩٤/٧.

إن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام بعد القرآن الكريم، فقد وضّحت مبهمه، وفصَّلت مجمله، وشرحت أحكامه، وقيَّدت مطلقه، وخصّصت عامَّه، كما استقلت بتشريع أحكام لم ينص عليها، فكانت السنة بذلك هي التطبيق العملي لما جاء به هذا القرآن العظيم. ولقد بيَّن الله تعالى مكانة هذه السنة وفَضْل صاحبها الرسول الكريم ε ، فقرن طاعته بطاعته، وجعل معصيته من الضلال المبين، فقال الله تعالى: **[مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا]** {النساء:٨٠} كما حثَّ الله تعالى على طاعة الرسول ε ، وحذَّر من معصيته، فقال الله عز وجل: **[فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ]** {النور:٦٣} كما بيَّن النبي ε أهمية السنة ومكانتها في قوله ε: "يُوشِكُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُكَذِّبَنِي وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يُحَدَّثُ بِحَدِيثِي فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ε مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ".[٤٣]

وهناك أحاديث تحث على وجوب العمل بسنة رسول اللَّه ε منها ما رواه الإمام الترمذي في سننه من حديث الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ε يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: "أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ ".[٤٤]

فلا يعقل أن يحث القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف على طاعة رسول اللَّه ε وإتباع سنته، ولا يمتثله الصحابة والتابعون بجعل السنة من مصادر التشريع، هذا بعيد جداً يكذبه العقل والواقع.

المحور الثاني: الواقع العملي في حياة المسلمين على مر العصور ينقض قولهم بعدم حجية السنة: لقد فهم الصحابة معنى إتباع النبي ε فكانوا في حياته يمضون أحكامه، ويمتثلون لأوامره ونواهيه وتحليله وتحريمه، ولا يفرقون في وجوب الإتباع بين حكم أوحي إليه في القرآن وحكم صدر عن الرسول ε نفسه، فأخذوا من السنة النبوية في حياته ε كثيراً من الأحكام الشرعية وتفصيلاتها في العبادات والمعاملات والآداب، وكانوا بعد وفاته إذا لم يجدوا في كتاب الله حكم ما نزل بهم رجعوا إلى سنة رسول الله ε [٤٥]

فأبو بكر الصديق رضي الله عنه كان إذا لم يحفظ في الواقعةُ سنّة خرج فسأل المسلمين: هل فيكم من يحفظ في هذا الأمر سُنّة عن نبينا ؟

---

(٤٣) مسند أحمد: ١٣٢/٤). والحديث إسناده حسن.

(٤٤) سنن الترمذي: ٤٤/٥، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم: (٢٦٧٦) قَالَ الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٤٥) انظر علم أصول الفقه عبد الوهاب خلّاف: ص ٤٢.

وكانت وصية الخلفاء لقضاتهم القضاء بما سنّ رسول الله ε، فقد كتب عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه إلى شريح القاضي: " إذا أتاك أمر فاقض بما في كتاب اللَّه، فإن أتاك بما ليس في كتاب اللَّه، فاقض بِمَا سَنَّ فيه رسول اللَّه ε ".(٤٦)

وهذا التابعي مروان بن الحكم أمير المدينة في زمن معاوية بن أبي سفيان يقضي بقضاء رسول الله ε . روى الإمام البخاري في صحيحه بسنده من حديث عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ ادَّعَوْا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ε أَعْطَى ذَلِكَ صُهَيْبًا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ ؟ قَالُوا: ابْنُ عُمَرَ، فَدَعَاهُ، فَشَهِدَ لَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ε صُهَيْبًا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً، فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ ".(٤٧)

ومن هنا اتفق المسلمون قديماً وحديثاً، إلا من شذّ من بعض الطوائف المنحرفة، على أن سنة رسول الله ε من قول أو فعل أو تقرير هي من مصادر التشريع الإسلامي الذي لا غنى لكل متشرع عن الرجوع إليها في معرفة الحلال والحرام.(٤٨)

قال الإمام الشوكاني: " إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام ".(٤٩)

وقال الإمام ابن حزم فيمن لا يرى حجية السنة: " ولو أن امرءًا قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن الكريم لكان كافراً بإجماع الأمة ".(٥٠)

وأمّا إذا كان هناك موقفان لعلماء المسلمين في استقلال السنة بالتشريع، الأول يقول باستقلالها، والثاني يقول بعدم استقلالها. فإن هذا الخلاف بين الفريقين إنما هو خلاف لفظي، لأن كلاً منهما يعترف بوجود أحكام في السنة لم تثبت في القرآن، فالفريق الأول يقول: إن هذا هو الاستقلال في التشريع لأنه إثبات أحكام لم ترد في الكتاب. والفريق الثاني يقول: إنه لا يوجد حديث صحيح يثبت حكماً غير وارد في القرآن إلا وهو داخل تحت نصٍّ أو قاعدة من قواعده. وعلى كل فهو خلاف لفظي لأن كلاً منهما يقر ويعترف بوجود أحكام في السنة لم تثبت في القرآن.(٥١)

ومن الأحكام التي ثبتت بالسنة وسكت عنها القرآن: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة غير ما نص على تحريمه القرآن، إلحاقاً لهن بمحرمات النسب، وتحريم الذهب والحرير على الرجال، وتحريم كل ذي مِخلب من الطير، وكل ذي ناب من السباع، وإثبات ميراث الجدة، ورجم الزاني المحصن، وغير ذلك مما يتناسب مع أهداف القرآن ومقاصده.(٥٢)

---

(٤٦) انظر السنن الكبرى للبيهقي: ١٠/١١٠.

(٤٧) صحيح البخاري: ٢/٧٩٠، كتاب الهبة وفضلها، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، رقم: (٢٦٢٤).

(٤٨) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي: ص ٣٧٦.

(٤٩) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني: ص ٢٩.

(٥٠) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٢/٨٠.

(٥١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي: ص ٣٨٥.

(٥٢) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١/٥٦.

المطلب الثاني: زعمهم أن الأحاديث المتداولة في كتب السنة المعتمدة كثر فيها الوضع .

ادعى عدد من المستشرقين أن الأحاديث المتداولة في كتب السنة المعتمدة كثر فيها الوضع، وأن علماء المسلمين أنفسهم اعترفوا بوضع الأحاديث جملة على نطاق واسع، وقالوا: فهذا الإمام البخاري يقول: " أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح ".(٥٣)، وقال الإمام أحمد: "صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر... ".(٥٤)

قالوا: وإذا كان ربع كمية الأحاديث هي أحاديث موضوعة، والكذب فاش في مجتمع المحدثين إلى هذا الحد، فكيف نثق بهؤلاء ؟(٥٥)

وهنا نرى خطأ أولئك المستشرقين حيث أوّلوا قول البخاري: " أحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح " أوّلوه بالموضوع والمكذوب على رسول الله ε ، ولكن الأمر ليس كذلك. لأن الحديث لكي يكون صحيحاً عند المحدثين لابد من صحة جزأيه الإسناد والمتن، وكان المحدثون ينظرون إلى الإسناد أولاً، فإذا وجدوا فيه مطعناً لم يلتفتوا إلى نقد المتن، بل تركوه وحكموا عليه بعدم الصحة، لأن الأحاديث على مقاييسهم لا تعتبر صحيحة إلا بصحة الإسناد والمتن جميعاً. فالحديث بالإسناد الضعيف والمتن الصحيح حديث ضعيف.

وقد ردّ الدكتور محمد الأعظمي على أصحاب هذا الادعاء فقال: " أخطأ هؤلاء في فهم منهج المحدثين في مفهوم " الحديث غير الصحيح ". وفسروا الكلمة بمعنى الأحاديث الموضوعة، بل وفسروها الأحاديث المكذوبة على النبي ε ، لكن الأمر ليس كذلك، .... ثم قال: عندما قال البخاري: " أحفظ مائتي ألف حديث " لم يقل موضوعاً إنما قال: " غير صحيح "، وحتى لو قال: " إنني أحفظ مائتي ألف حديث موضوع " لا يكون من الضروري أن تكون تلك الأحاديث كلها مكذوبة على النبي ε إذ قد تكون وقد لا تكون، لأن الحديث الموضوع قد يطلق على المتن الصحيح والإسناد الموضوع، لذلك لا يجوز القول بأنها كانت مكذوبة على النبي ε ، أو أن الكذب كان شائعاً في مجتمع المحدثين إلى هذا الحد، بل يدل على أن شروطهم للقبول كانت قاسية حتى دخلت أحاديث كثيرة – وهي صحيحة المتون – في أعداد الأحاديث غير الصحيحة، بل الموضوعة.(٥٦)

المطلب الثالث: قولهم إن رجال الإسلام القدامى كان لهم يد في وضع الأحاديث.

يحاول المستشرقون تحطيم الدعائم الرئيسية للسنة النبوية عند دراستهم لها، وذلك بالطعن ولو من طرف غير مباشر في رجالاتها العظام من الصحابة والتابعين. فهذا "جولد تسيهر" في كتابه " العقيدة والشريعة في الإسلام "، قد وجه عنايته للطعن في أبي هريرة رضي الله عنه وابن شهاب الزهري، وهما علمان كبيران في رواية السنة ونقلها للأمة، فإذا انهدمت الثقة بهما فقد نجح المستشرقون في هدم جانب كبير جداً من صرح السنة النبوية التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي. ثم ذكر بعض

---

(٥٣) انظر هدي الساري لابن حجر: ص (٤٨٧).

(٥٤) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر: ٣٩٤/٥.

(٥٥) انظر دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه محمد الأعظمي: ٦٠٠/٢.

(٥٦) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه محمد الأعظمي: ٦٠٠/٢ وما بعدها.

أدلته التي بنا عليها حكمه هذا الخطير العجيب وكان من أعجبها قوله: "وقد استغل الأمويون أمثال الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الحديث، وذلك يظهر لنا من بعض الأخبار التي نجدها محفوظة عند الخطيب البغدادي ويمكن استخدامها هنا فقد حدثنا معمر عن الزهري بكلمة مهمة وهي قوله: " إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث " فهذا الخبر يفهم منه استعداد الزهري لأن يكسو رغبات الحكومة باسمه المعترف به عند الأمة الإسلامية.(٥٧)

فهذا المقال يبيّن لنا مدى الخبث والدهاء الذي يتمتع به أمثال هذا المستشرق، فهو يصيب بمثل هذه الشبهة أهدافاً عدة في آن واحد:

١. يطعن في عدالة إمام الرواة والحفاظ ابن شهاب الزهري ليهدم أكبر جانب من السنة، ويطعن في الدولة الأموية التي كانت من أعظم الدعائم لدولة الإسلام بعد الراشدين، وفي عهدهم وصلت رايات المجاهدين أقصى الحدود، ووطئت خيلهم أراضي الروم والفرس بل أعماق تلك الأراضي.
٢. ويطعن في عقلية الأمة الإسلامية وهي أزهى عصورها الذهبية حيث يصورها بصورة الأمة المتخلفة علمياً وذهنياً حيث تسيرها أهواء الأمويين والعلماء الأتقياء، حيثما شاعت فتنقاد الأمة أجمعها وراء الأباطيل المختلفة بسهولة ويسر، دون أن يوجد فيها من يتولى فضح تلك الأباطيل ويبيّن زيفها، في وقت كان فيه الصحابة متوفرين في الحجاز والشام والعراق.

وقد فنّد الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله التهمة التي نسبت إلى الزهري: بأن "جولد تسيهر " أولاً: حرّف الرواية إذ أصْل رواية الكلمة التي نقلها كما جاء عن ابن عساكر وابن سعد: أن الزهري كان يمتنع عن كتابة الأحاديث للناس – ويظهر ذلك أنه كان يفعل ذلك ليعتمدوا على ذاكرتهم، ولا يتكلوا على الكتب – فلما طلب منه هشام وأصر عليه أن يملي على ولده ليمتحن حفظه، فأملى عليه أربعمائة حديث ثم خرج من عند هشام وقال بأعلى صوته: " يا أيها الناس إنا كنا منعناكم أمراً قد بذلناه الآن لهؤلاء ، وإن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث، فتعالوا حتى أحدثكم بها، فحدثهم بالأربعمائة الحديث ".(٥٨) ورواه الخطيب بلفظ آخر وهو: " كنا نكره كتاب العلم أي كتابته، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء ، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين ".(٥٩)

فذهب ذلك المستشرق يلفق لرأيه الخطير السخيف ما يناسبه من الروايات والعبارات المحرفة، بعيداً عن الأمانة العلمية. فانظر كم الفرق بين أن يكون قول الزهري، كما روى جولد تسيهر: "أكرهونا على كتابة أحاديث" وبين أن يكون قوله كما رواه المؤرخون: "أكرهونا على كتابة الأحاديث". أو كما رواه الخطيب البغدادي: "على كتابة العلم". ثم انظر إلى هذه الأمانة العلمية حذف "ال" من كلمة " الأحاديث "فقلبت الفضيلة رذيلة؛ حيث كان النص الأصلي يدل على أمانة الزهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم

---

(٥٧) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي: ص (٢٢١).

(٥٨) انظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٣٣٢/٥٥.

(٥٩) تقييد العلم للخطيب البغدادي: ص (١٠٧).

يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامة الناس إلا أن يبذله للناس جميعاً، فإذا أمانة هذا المستشرق تغيّر المعنى بتمامه، وتجعله ينسب للزهري أنه وضع للأمراء أحاديث أكرهوه عليها.[٦٠]

إن تاريخ الصحابة ومن بعدهم من علماء المسلمين حافل بالإيمان والتقوى والإخلاص والأمانة، كما أن جهودهم المبذولة في مجال البحث والتحقيق والتثبت من حديث رسول الله ε باعتباره المصدر التشريعي الثاني لهم لا تخفى على باحث منصف. لكن المستشرقين يتجاهلون هذه الحقائق كلها محاولة منهم لإفقاد المسلمين الثقة بحديث نبيهم ε، فالمسلمون لم يكونوا بحاجة إلى اختلاق أحاديث تبرر ما يقومون به نتيجة لحياتهم الجديدة، لأن الله تعالى كفاهم هذا بما شرعه لهم من أسس وقواعد في كتابه العزيز.[٦١]

يضاف لما سبق: أن اكتشاف الوضع في الحديث الشريف لم يكن اكتشاف منكري السنة بما فيهم المستشرقون، لكن علماء المسلمين منذ بدء تدوين الحديث وجمعه فطنوا إلى وجود هذه الآفة، وأبطلوا مفعولها تماماً. فلقد بذل سلفنا الصالح رضوان الله عليهم جهوداً شاقة في التصدي لظاهرة الوضع، ونشأ علم النقد الحديثي من أجل تمييز الحديث النبوي من الحديث الموضوع المختلق المنسوب إلى النبي ε والذي لم يقله. بل تناول النقد الأحاديث غير الموضوعة، وصنفوها أصنافاً ثلاثة على معايير النقد الدقيق الذي أخضعوا له كل ما روي عن النبي ε ، فكانت هذه الأصناف: الحديث الصحيح والحسن والضعيف.

أمّا الحديث الموضوع: فلقد درس علماء الحديث ظاهرة الوضع دراسة فاحصة، سواء كان الواضع من بني إسرائيل أو من غيرهم. وما وضعه بنو إسرائيل أطلقوا عليه مصطلح الإسرائيليات سواء كانت في الحديث أو التفسير أو في السيرة والتاريخ.

أمّا ما وضعه غير بني إسرائيل فمن أسبابه: التعصب للأجناس أو البلدان. والتعصب للفرق الكلامية والآراء الفقهية والسياسية. ووسيلة من وسائل الكسب. وأصحاب الأهواء والبدع الذين يروجون لأهوائهم ويدعون الناس لإتباع بدعهم. والقصاصون والإخباريون الذين يريدون جذب الناس للاستماع إليهم. والزنادقة.[٦٢] ثم نص العلماء على الأحاديث الموضوعة، وجمعوها في مصنفات خاصة بها، وبيّنوا الأسباب التي حملتهم على الحكم عليها بالوضع، أحياناً من دراسة السند، وأخرى من دراسة المتن. فلو أن حديثاً في سلسلة سنده ثمانية رواة تقبل روايتهم، إلا واحداً منهم مطعون فيه، فإنهم لا يقبلون روايته، ويحكمون بوضع الحديث أو ضعفه، ولم يجعلوا كثرة الرواة العدول شفيعاً في قبول الحديث، الذي في سنده كذاب أو مدلس، وهذا شدة حيطة منهم في نسبة الحديث إلى النبي ε [٦٣]

المبحث الثالث: كيفية تعاطي المستشرقين مع السنة النبوية

---

(٦٠) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي: ص (٢٢٢).

(٦١) انظر المستشرقون والحديث النبوي محمد بهاء الدين: ص (١٤٩).

(٦٢) انظر دراسات في الحديث الشريف وعلومه رمضان الزيان وغيره: ١٢٩- ١٣٤.

(٦٣) انظر أسماء المؤلفات في الموضوعات في السنة قبل التدوين أحمد الخطيب: ٢٨٧- ٢٩١.

لقد استخدم المستشرقون في دراساتهم للإسلام أسلوباً غير علمي، فإننا نجد في دراساتهم عيوباً علمية عديدة تكشف لنا مساوئ تلك الدراسات، ونحن في قولنا هذا لا نتجنى في الحكم ولا نجزم بغير دليل وكتب المستشرقين في متناول كل باحث.

١- فمن المتفق عليه بين الباحثين أنه لكي يصدر الباحث حكماً صحيحاً ودقيقاً في أي قضية علمية أو تاريخية، ينبغي أن تتوفر له أسباب عديدة أساسية: فنظرته للإنسان يجب أن تكون نابعة من تصور سليم وفهم دقيق للنزعات والخصائص الإنسانية، ولكي يستطيع تفسير الحادثة التاريخية يجب أن يكون متفهماً ليس لملابساتها فحسب بل لطبيعة الأمة التي تتعلق تلك الحادثة بتاريخها، ومتفهماً للتاريخ كله التي تعد تلك الحادثة جزءاً صغيراً من أجزاء بنائه المتكامل. وعندما يناقض ثقافة أو شريعة ما ينبغي أن تصدر مناقشته عن تصور سليم كلي لخصائص تلك الثقافة، ومميزات تلك الشريعة وأسسها، وإلا فإنه يخلط بين الأشياء خلطاً يفقد رأيه كل قيمته العلمية.[٦٤]

٢- وفي دراسة المستشرقين للإسلام عقيدته وشريعته وتاريخه وحضارته ترى الخلط العجيب، إذ كيف يتسنى للمستشرقين أن يتفهموا طبيعة الإنسان المسلم وخصائصه أولاً، وهم ينظرون إليه بل إلى أهل الشرق جميعاً من نافذة أوروبية ترى أن الشعوب الأوروبية أعلى وأشرف عرقاً وجنساً، وأن بقية الشعوب دونها رتبة، كما أنهم يعدون الشعوب المسلمة أدنى في التفكير ويقولون بأن المسلم ساذج لا يتمتع بالفهم الكلي الشمولي ولا يدرك الأمور إلا بواسطة جزئياتها. كما ذكر المستشرق " جب " في كتابه: " وجهة الإسلام ".[٦٥]

فدراسة عقيدة الإسلام أو شريعته أو حضارته أو تاريخه تحتاج إلى فهم كلي شامل لطبيعة هذا الدين وخصائصه ومقوماته، حينئذ فقط تكون دراسة أي جزء من أجزاء البناء الإسلامي المتكامل سليمة ومجدية. إن المستشرقين يفهمون الإسلام كما تهوى أفئدتهم بل كما تخيل إليهم نفوسهم غير الشاعرة المطبوعة على الروح النصرانية الحاقدة. وإننا في هذا المبحث سنقف عند بعض ما كان يتعاطاه المستشرقون مع السنة. وفيه: ١- المسلمات الثابتة. ٢- تجزئة النصوص لموافقة أهوائهم. ٣- الخطأ في الاستنتاج. ٤- الاعتماد على الضعيف والموضوع. ٥- استخدام صيغ الشك. ٦- التعميم. ٧- يستندون على مصادر ليست في مستوى البحث العلمي.٨- إغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها

١- المسلمات الثابتة: إن مما يضعف المنهج العلمي دخول الباحث في الافتراضات المسبقة ويحاول إخضاع بحثه لتأكيدها، والأصل في البحث العلمي أن يتوجه البحث لاختيار فرضيات متوقعة يمكن أن تُثبت أو تنفي حسب ما تمليه الحقيقة العلمية، هذا هو المنطق العلمي، ولكن المستشرقين الدارسين للإسلام بحكم مخالفتهم العقدية له لا يستطيعون التخلص من مسلماتهم أن محمداً ليس نبياً مرسلاً، وأن القرآن الكريم ليس كتاباً منزلاً إلى غير ذلك، يقول الدكتور عبد العظيم الديب: " فالمستشرق

(٦٤) انظر الاستشراق أهدافه ووسائله محمد الزّيادي: ص (١١٩).

(٦٥) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي: ص (٢٢).

يبدأ بحثه وأمامه غاية حددها، ونتيجة وصل إليها مقدماً، ثم يحاول أن يثبتها بعد ذلك، ومن هناك يكون دأبه واستقصاؤه الذي يأخذ بأبصار بعضهم...".[٦٦]

وقد أثّرت هذه المسلمات في توجهات المستشرقين البحثية، فجعلتهم يحاولون الوصول إلى عدم جدّة الرسالة الإسلامية، واعتمادها على مصادر قديمة، واتصال الرسول ε بآخرين تعلم منهم ونقل عنهم ما نقل، ثم تراهم يتحدثون عن تأثر الرسول ε بالبيئة تارة وإصابته بالصرع تارة أخرى، إلى غير ذلك من الآراء. إن هذا التوجه الاستشراقي سبب في كل الآراء الخاطئة التي صاحبت الفكر الاستشراقي وسببت في حساسية المسلمين تجاهه، كمـــا أنه كان مصدر كل تهمة وجهت إلى الإسلام والمسلمين، وبُعد عن الحقيقة وتضليل

للرأي العام وتحريف للفكر الإنساني.

مثال ذلك: تأليف " جولد تسيهر " كتاب: " دراسات محمدية " لإثبات فكرة مسبقة هي أن الأحاديث الموجودة لدى المسلمين مختلقة وموضوعة، وهي نتيجة للتطور السياسي الذي طرأ على العالم الإسلامي بعد وفاة الرسول ε . هذه السمة غير العلمية يجب ألا تمر بنا إلا ونذكر معها منهجنا الإسلامي في البحث العلمي، الذي عبر عنه الحسن بن الهيثم في كتابه " المناظر " حيث يقول: " ونجعل غرضنا في جميع ما نستقرئه ونتصفحه استعمال العدل، لا إتباع الهوى، وفي سائر ما نميزه وننتقده طلب الحق لا الميل مع الآراء، فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي يثلج الصدر، ونصل بالتدريج والتلطف إلى الغاية التي عندها يقع اليقين، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف وينحسر بها مواد الشبهات ".[٦٧]

٢- تجزئة النصوص لموافقة أهوائهم: لقد وضع المستشرقون النصوص في غير مواضعها، وحمّلوها ما لم تحتمل، وما لا تطيقه ألفاظها ولا تدل عليه معانيها. وهذا دعاهم إلى تجزئة الأمور وغياب النظرة الكلية في الحكم على الأشياء وفي التعامل مع بعض القضايا، وخاصة عند الحديث عن الأمور الفقهية، فهم يميلون إلى رأي دون اعتبار بقية الآراء كالميل إلى مذهب وإغفال البقية، أو عدم الالتفات إلى المشهور والمتفق عليه من الآراء والتركيز على ما ضعف منها، وتظهر هذه التجزئة أيضاً في الاستشهادات المقطعة التي يستخدمها المستشرقون بغية تحقيق أغراض معينة.[٦٨] مثال ذلك: ما رواه النسائي في سننه من حديث أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ε: " حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ ".[٦٩] فالمستشرق "مرجليوث" حين استشهد بقول الرسول ε في الحديث السابق أخذ منه الشطر الأول وهو: " إنما حبب إلى من دنياكم النساء والطيب " دون ذكر بقية الحديث وهو: "وجعلت قرة عيني في الصلاة". وهذا القطع للحديث يحقق أمرين. الأول: إظهار الرسول ε في

([٦٦]) المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي عبد العظيم الديب، كتاب الأمة قطر، عدد (٢٧)، ص(٧١).

([٦٧]) انظر المنهاج عند المستشرقين، مجلة كلية الشريعة، جامعة قطر، ٦٩/٧، نقلاً عن مصطفى نظيف/ ابن الهيثم، بحوثه وكشوفه البصرية.

([٦٨]) انظر الاستشراق أهدافه ووسائله محمد الزّيادي: ص ١٢١

([٦٩]) سنن النسائي: (ص٥٧٥)، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم:(٣٩٤١). وإسناده صحيح

الصورة الجنسية التي يحاول المستشرقون وضعه فيها. الثاني: عدم ذكر الصلاة لإبعاد السامعين عن تقدير مكانتها كما يراها الرسول ε . كذلك: يعتمدون على نصوص مفردة مقتطعة عمّا ورد في موضوعها مما يوضح المراد منها ويبيّنه. مثال ذلك: استدلال "جولد تسيهر" على أن تصنيف الحديث تأخر إلى القرن الثالث بما ورد عن الإمام أحمد أنه قال في سعيد بن أبي عروبة (١٥٦هـ): "هو أول من صنف الأبواب بالبصرة .... لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ ذلك كله ".[٧٠] فاستدل "جولد تسيهر" بقوله: "لم يكن له كتاب". على "أنه لم يؤلف كتاباً". مع أن المحدثين يستعملون هذا في الدلالة على أن المحدث حافظ متين الحفظ لا يعتمد على الكتاب في روايته للحديث. وهذا لا يدل على أن المحدث لم يصنف كتاباً من محفوظاته، وهو يصرح في أول كلمته بأنه صنف. والشواهد على ذلك كثيرة.[٧١]

٣- الخطأ في الاستنتاج: يتحكم في الاستنتاج العلمي عوامل متعددة بعضها علمي محض، وهو عادة ما يقود إلى نتائج صحيحة وبريئة، وبعضها الأخر غير علمي عادة ما يكون مصدره الهوى والميول الذاتية، وهو ما يفسر أحياناً بعدم الموضوعية، والمستشرقون في استنتاجاتهم جانبوا الصواب بقصد أو بدونه، لكن الفرق واضح بين الأخطاء المقصودة وغير المقصودة انطلاقاً من الفكرة ذاتها، فالتي لا قصد فيها عادة ما يكون مصدرها العجز العلمي لغوياً كان أو ثقافياً أو حتى ذهنياً، والمقصود هي تلك التي تفوح منها رائحة المخالفة المذهبية أو الدينية أو العرقية. مثال ذلك: ما رواه الإمام البخاري في صحيحه بسنده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ε قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ: فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصُدِّقَ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ. لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدَيْ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصُدِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ. لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدَيْ غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصُدِّقَ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأُتِيَ فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقَتُكَ عَلَى سَارِقٍ، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ، فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَّا الْغَنِيُّ، فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرُ فَيُنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ ".[٧٢] فالمستشرق شاخت يذكر أن هذا الحديث يحث على إعطاء الزكاة للسّراق والزناة والأغنياء وهو استنتاج خاطئ.

٤- الاعتماد على الحديث الضعيف والموضوع: لقد أخذ المستشرقون بالخبر الضعيف في بعض الأحيان وحكموا بموجبه، واعتمادهم على الحديث الضعيف جاء نتيجة تأثرهم بعواطفهم وأهوائهم، فاستعانوا على أقوالهم بالحديث الشاذ والغريب، فقدموه على الحديث المعروف المشهور، وتعمدوا ذلك لأن الحديث الشاذ هو السبيل الوحيد في إثارة الشك.[٧٣] وهذا الأمر مشهور إلى حد كبير فهم يذهبون إلى الكتب التي تجمع الأحاديث وبخاصة، مثل: "كنز العمال" وغيرها من الكتب التي لا يرد فيها تصحيح أو تخريج للأحاديث. ثم يأخذون منها ما يتلاءم مع أهوائهم ومصالحهم. كما اعتمدوا كذلك

---

(٧٠) انظر بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن المبرد: ص (٦٣).

(٧١) انظر منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر: ص (٤٨٠).

(٧٢) صحيح البخاري: ٤٢٣/١، كتاب الزكاة، باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم، رقم: (١٤٢١).

(٧٣) انظر دراسة في السيرة لعماد الدين خليل: ص١١، نقلاً عن تاريخ العرب في الإسلام لجواد علي: ٨/١.

على الحديث الموضوع للطعن في الإسلام ورسوله ε: مثال ذلك: الحديث الذي أورده المستشرق "غيوم" ليدلل به على أن علماء الحديث لفّقوا بعض الأحاديث ونسبوها للرسول ε. استدل على قوله بأن النبي ε قال: "إن جاء الحديث مطابقاً للقرآن فانسبوه إليّ، وإلا فاعلموا أنه لم يصدر عنّي".(٧٤)

فهذا الحديث الذي استدل به المستشرق "غيوم": روي من طرق كلها ضعيفة، وعليه فهو حديث ضعيف الإسناد، وقد نص جماعة من الأئمة على أن هذا الحديث لا يصح. قال الشافعي: " ما روى هذا الحديث أحد يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير ". وقال البيهقي: "هذا حديث باطل لا يصح وهو ينعكس على نفسه بالبطلان". وقال الخطابي: "هو حديث باطل لا أصل له . وقد روي عن عبدالرحمن بن مهدي: أن الزنادقة والخوارج هم الذين وضعوه". وقال ابن عبد البر عن ألفاظ هذا الحديث: " وهذه الألفاظ لا تصح عنه ε عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه وقد قال قوم من أهل العلم: عرضنا هذا الحديث على كتاب الله فخالفه لأنا وجدنا كتاب الله تعالى يقول: **[مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ]** {النساء:٨٠} ويقول: **[وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا]** {الحشر:٧} (٧٥) وما دام هذا الحديث موضوعاً فلا يجوز لأحد من المسلمين نسبته إلى رسول الله ε أو الاستشهاد به أو العمل بما جاء به. وعلى ذلك فإن المستشرق " غيوم " يكون قد استند على حديث موضوع لا قيمة له في تهجمه على المحدثين الذين قاموا بجمع السنة النبوية الشريفة.

٥- استخدام صيغ الشك: يكثر في المنهج الاستشراقي التعبير عن الحقائق التاريخية والدينية بصيغ الشك أو الظن، ولذلك تكثر في أبحاثهم كلمة "من الممكن"، "ظن"، "يبدو"، "لعله" إلى غير ذلك من تعابير الظن وعدم اليقين. مثال ذلك: قول كارل بروكلمان: "أعلن محمد ما ظن أنه سمعه كوحي من عند الله".(٧٦) ولا يخفى على الباحث الأثر الذي أحدثته كلمة "ظن" في السياق العام للعبارة، والمتتبع لمثل هذه القضايا سيجد منها الكثير في أبحاثهم ودراساتهم.

٦- التعميم: ويتحقق هذا المنهج بما يلي: ١- استخدام كلمات غير علمية ودقيقة، كلفظ " كل " الذي لا يمكن استعماله منهجياً إلا وفق منطق إحصائي يعتمد التأكد من جزئيات الموضوع. ٢- يذكر القاعدة أو الرأي دون إيراد شواهد أو أدلة علمية. ٣- عدم ذكر المصادر والمراجع المعتمدة في البحث. ٤- تعمد عدم ذكر من يستشهد بآرائهم كأن يقال: " ويذكر بعض العلماء " أو " وقد قال ذلك بعض الباحثين أو المفكرين دون أن يشار إلى نماذج منهم. إن مثل هذا المنهج يفقد صفة العلمية لأنه يفقد الدقة واليقين ويميل إلى المراوغة، وهذه صفات تضعف أساس البحث العلمي.

والبحث الاستشراقي حافل بالكثير من هذه النماذج، لأنه في معظمه بحث غرضي يستهدف الوصول إلى أفكار وآراء محددة قد لا تكون لها صلة بالمنطق العلمي أو الواقع العلمي، ولذلك فاللجوء إلى التعميم يساعد في الوصول إلى المراد، وللتأكد من بعض نماذج هذا النوع من المنهج يمكن الرجوع إلى " كايتاني " في مقدمة: " حوليات الإسلام ".(٧٧)

---

(٧٤) انظر دفاع عن السنة محمد أبو شهبة: ص (٤٨٩- ٤٩٣).

(٧٥) انظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: ص ٥٦٢، والحديث والمحدثون محمد أبو زهو: ص ٢٣.

(٧٦) انظر تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان: ص (٣٠).

(٧٧) انظر الاستشراق أهدافه ووسائله محمد الزّيادي: ص (١٢٤).

٧- يستندون على مصادر ليست في مستوى البحث العلمي: وهذا من العيوب المنهجية في الدراسات الاستشراقية أنهم يعمدون إلى المصادر غير الموثقة عند المسلمين فيجعلونها هي المصدر الأساس لدراساتهم وبحوثهم، ومن ذلك أنهم يرجعون إلى كتاب "الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني" فيجعلونه مرجعاً أساسياً في دراساتهم وهو ليس كتاباً علمياً، ولا كتاب حديث، إنما يعتمد عليه في الأدب والفكاهات، ويضع فيه كل ما يرى كتابته من حكايات ونوادر تتوافق بموضوع كتابه من غير أن يجهد نفسه بنقدها أو البحث عن صحتها، ثم هو صاحب بدعة تحمله على الطعن في أئمة الإسلام، يقول عنه بعض علماء الأسانيد والرجال: إنه كان أكذب الناس، كان يشتري كثيراً من الصحف ثم تكون روايته كلها منه.[٧٨] ومع ذلك فلم يبال المستشرقون أن يستشهدوا به في الحط من قدر إمام جليل كالإمام مالك بن أنس. كما يعمدون إلى المراجع التي ضعفها العلماء المسلمون أو طعنوا في أمانة أصحابها، فيجعلونها أساساً لبحوثهم أو كان أصحاب تلك المراجع منحازين إلى فئة معينة أو متعصبين. يقول المستشرق الفرنسي المسلم "ناصر الدين دينيه" في حديثه عن أسلوب المستشرقين وموازينهم في الحكم على الأشياء مما جعلهم يتناقضون فيما بينهم تناقضاً واضحاً في الحكم على شيء واحد: "كل ذلك لأنهم حاولوا أن يحللوا السيرة المحمدية وتاريخ ظهور الإسلام بحسب العقلية الأوربية فضلّوا بذلك ضلالاً بعيداً لأن هذا غير هذا، ولأن المنطق الأوروبي لا يمكن أن يأتي بنتائج صحيحة في تاريخ الأنبياء الشرقيين".[٧٩]

٨- إغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها: مثال ذلك: أن " جولد تسيهر " حكم بالوضع على الرواية الصحيحة: " أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى ابن حزم أن يدون حديث رسول الله ε ".[٨٠]

قال جولد تسيهر: " إن هذا الخبر بعينه فيه نظر، فلم يرو عن مالك إلا في رواية واحدة من روايات الموطأ هي رواية الشيباني، وقد تلقف هذا الخبر الواحد علماء الحديث المتأخرين فكان منطلقاً لهم، ورَوَّجوه له، وهذا الخبر ليس إلا تعبيراً عن الرأي الحسن السائد
حول الخليفة الورع وحبه للسنة ".[٨١]

النتائج والتوصيات

١- ليس كل المستشرقين على درجة واحدة من الكيد للإسلام والمسلمين، فإن منهم من نشر نفائس كتبنا القديمة، ودأب في البحث عن الحقيقة بدافع علمي سليم، فجاء نتاجهم العلمي أقل أخطاء من نتاج غيرهم، وسبب أخطائهم جهلهم بالعربية وتأثرهم بالمفاهيم الغربية، لكن جاء إنتاجهم بريئاً من الخبث والدس والمكر والتحريف.

---

(٧٨) انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: ٥/١٥١.

(٧٩) انظر الاستشراق والمستشرقون مصطفى السباعي: ص (٦١).

(٨٠) انظر صحيح البخاري: ٥٩/١، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، رقم: (١٠٠).

(٨١) منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر: ص (٤٨٢).

٢- أن من نقد الإسلام من المستشرقين لم يتبع في ذلك الأسلوب العلمي، إنما تتبع الأخبار الساقطة والواهية، وفهم النصوص على غير حقيقتها، وقلب المحاسن سيئات، والتشكيك في كل خير جاء به المسلمون.

٣- أن ادعاء المستشرقين بأن النهي عن كتابة الحديث أدى إلى ضياعه هو ادعاء باطل، لأن هذا النهي لم يكن يقصد به تحريم كتابة الحديث النبوي على الإطلاق، وإنما كان نهياً مؤقتاً له ما يبرره من أسباب موضوعية، فلما زالت تلك الأسباب، اتفق المسلمون على كتابة الحديث النبوي وتدوينه.

٤- أن دراسة المستشرقين للإسلام لم تكن مقتصرة على الجمع واستيعاب المصادر والمعلومات والتنسيق والترتيب فإنهم بلغوا في ذلك غاية كبرى من الدقة والإتقان، لكن المستشرقين يتدخلون بشخصياتهم وآرائهم وأهوائهم الخاصة فيفسرون الحوادث ويناقشون النصوص التشريعية، ويحللون شخصيات الحضارة الإسلامية، كل ذلك يدرسونه من وجهة نظرهم ويطلّون عليه من نافذتهم الخاصة، فيلقون عليه ظلالاً معينة تغير معالم الصورة الأصلية، وفي غالب الأحيان تعطينا دراساتهم صورة غربية مشوهة لحضارة شرقية، وتقدم لنا الإسلام نفسه من خلال نظرة علمانية أو نصرانية.

٥- كانوا تارة يؤولون النصوص ويحملوها ما لا تحتمل بحيث تأتي موافقة لهوىً في صدورهم، وتارة تراهم يجتهدون في تأويل نص ضعيف أو أثر غير مرفوع، فيجعلون منه محوراً رئيسياً لا خروج عنه، حتى لو كانت هذه الآثار تتعارض وبشكل صريح مع نصوص صحيحة.

٦- يختلف مفهوم الإسلام للدين عن مفهوم المستشرقين له، فيعتبر بعضهم أن الدين ظاهرة من الظواهر الاجتماعية لم ينزل من السماء ولم يهبط إلى الأرض، وإنما خرج من الأرض كما خرجت الجماعة نفسها، وهذا مفهوم خاطئ لأنه يعتمد على الفلسفة المادية، ولا يعترف بعالم الغيب الذي يقرر الوحي والنبوة والجزاء والبعث والحساب، ومن هنا فإن منهج علم الأديان الذي يعتمده الاستشراق الغربي لا يستطيع أن يعالج الإسلام أو ينظر إليه على نحو بقية الديانات. فالإسلام لا يقر مفهوم أن الدين ظاهرة اجتماعية أو ظاهرة مرحلية تلت الوثنية وتعقبها مرحلة العلم من ذلك الادعاء بأن الشعوب الراقية لا تحتاج إلى الدين أصلاً. بل يقرر الإسلام حاجة البشرية إلى هداية الدين والتماس منهجه في بناء الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٧- أن المستشرقين يفهمون الإسلام كما تهوى أفئدتهم بل كما تخيل إليهم نفوسهم غير الشاعرة المطبوعة على الروح النصرانية الحاقدة.

٨- أن باعث المستشرقين على توجيه سهام الطعن إلى الحديث الشريف يعود أساساً إلى أنهم أدركوا أن الحديث النبوي هو الذي جعل الإسلام ديناً شاملاً كاملاً متناولاً كل جوانب الحياة في كل زمان ومكان من خلال دراساتهم عن الحديث، فبحثوا عن السبيل لهدمه، فوجدوا أيسر وسيلة التشكيك فيه، أو ادعاء أن أكثره مختلق، لتعطيل دور الحديث في التشريع، حتى يسهل لهم بالتالي تعطيل القرآن أيضاً في الأحكام والتشريع.

٩- أن معظم المستشرقين . إلا فيما ندر . رغم اختلاف أساليب التناول، ومناهج البحث، وطرق الدراسات، ينتهون في غالب الأحايين إلى نتائج متشابهة منها: أن محمداً نبي العرب والمسلمين هو أقرب إلى الشخصيات الإصلاحية منه إلى الأنبياء المرسلين برسالة للعالمين.

من توصيات الباحث

١- أن يحرص المسلمون على بناء صرحهم الثقافي الفكري الديني بأنفسهم، وأن تكون دراساتهم مستقلة ذات مناهج مستقلة، ورؤى مستقلة، وأن يمثلوا أنفسهم أولاً عن طريق بناء الصرح العلمي والرؤى الإسلامية الصحيحة المنبثقة عن كتاب الله تعالى وسنة محمد صلى الله عليه وسلم، ثم أن يعكسوا هذا على الغرب بترجمات إلى اللغات العالمية المختلفة، ولا يتركوا المجال لأحد أن يمثلهم أمام الغرب.

٢- تربية أبناء المسلمين والأجيال الصاعدة تربية إسلامية موجهة مستقاة من القرآن والسنة ومفاهيم الإسلام بشكل يحصّن الشاب المسلم عن تقبل الأفكار والتوجيهات التي تولِّد الشك في نفسه، والاهتمام بالجانب العلمي والتربوي والتركيز في ذلك على شباب الأمة.

٣- على مراكز العلم الراسخة الجذور في البلاد الإسلامية أن تؤدي مهمتها بتعليم المسلمين علوم الإسلام والعربية، وتؤثر بفعالية في حياة المسلمين الفكرية.

٤- إن دراسة عقيدة الإسلام أو شريعته أو حضارته أو تاريخه تحتاج إلى فهم كلي شامل لطبيعة هذا الدين وخصائصه ومقوماته، حينئذ فقط تكون دراسة أي جزء من أجزاء البناء الإسلامي المتكامل سليمة ومجدية.

٥- إقامة المؤسسات العلمية الإسلامية لتفتح قنوات اتصال مع المستشرقين المعتدلين، بهدف إجراء حوار مستمر، وعقد لقاءات وندوات تجمع بينهم وبين العلماء المسلمين، فإن لهذا الحوار أثره الإيجابي في تصحيح الصورة الخاطئة عن الإسلام في الغرب، وفي ترشيد المثقفين المسلمين المتأثرين بأفكار استشراقية سلبية والتخفيف من حدة اندفاعهم وتقليدهم لهذه الأفكار وإعادتهم إلى المواقف الإسلامية الصحيحة.

المراجع

* القرآن الكريم.

١- الإحكام في أصول الأحكام علي بن حزم، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة بيروت.

٣- الاستشراق أهدافه ووسائله. دراسة تطبيقية حول منهج الغربيين في دراسة ابن خلدون، محمد الزّيادي، دار ابن قتيبة، الطبعة الثانية ٢٠٠٢.

٤- الاستشراق والدراسات الإسلامية عبد القهار العاني، دار الفرقان عمّان، ١٤٢١هـ.

٥- الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، مصطفى السباعي، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

٦- أضواء على المسيحية متولي شلبي، الطبعة الثانية، الدار الكويتية، ١٩٧٣م.

٧- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، أبي المحاسن يوسف بن المبرد تحقيق: د. روحية السويفي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٢م.

٨- تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، دار العلم للملايين بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٦٨م

٩- تاريخ مدينة دمشق علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، دار الفكر بيروت، ١٩٩٥م.

١٠- تأويل مختلف الحديث عبد الله بن قتيبة، تحقيق: محمد النجار، دار الجيل بيروت. ١٩٧٢م.
١١- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
١٢- تقييد العلم أحمد الخطيب البغدادي، دار إحياء السنة.
١٣- تهذيب التهذيب أحمد بن حجر العسقلاني، ضبط: صدقي العطار، دار الفكر الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
١٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد الصنعاني، القاهرة، الطبعة الأولي ١٣٦٦هـ.
١٥- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي محمد بن عيسى الترمذي، دار الحديث القاهرة.
١٦- جامع بيان العلم وفضله يوسف بن عبد البر، قدم له: عبدالكريم الخطيب، دار الكتب الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
١٧- الجامع لأحكام القرآن محمد بن أحمد القرطبي، راجعه د. محمد الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
١٨- الحديث والمحدثون محمد أبو زهو، مطبعة مصر القاهرة، ١٩٥٩م.
١٩- دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية، مادة حدث.
٢٠- دراسات في الحديث النبوي الشريف د. أحمد أبو حلبية وآخرون، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
٢١- دراسات في الحديث الشريف وعلومه، د. رمضان الزيان ود. عدنان الكحلوت، دار المنارة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.
٢٢- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ١٩٩٢م.
٢٣- دراسة في السيرة عماد الدين خليل، دار النفائس بيروت. الطبعة الثالثة عشر ١٩٩١م.
٢٤- دفاع عن السنة محمد أبو شهبة، مكتبة السنة القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
٢٥- سنن أبي داود الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، دار إحياء التراث العربي.
٢٦- سنن ابن ماجه محمد بن ماجه، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٢٧- سنن الدارمي الإمام الكبير عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، دار الكتب العلمية.
٢٨- السنن الكبرى أحمد البيهقي، حققه: محمد عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة. ١٩٩٤م.
٢٩- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٣٠- السنة قبل التدوين محمد الخطيب، دار الفكر لبنان، الطبعة الخامسة ١٩٨١م.
٣١- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي السباعي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.
٣٢- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٣٣- صحيح مسلم مسلم بن الحجاج النيسابوري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض ١٤١٩هـ
٣٤- علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٣م.فتح المغيث بشرح ألفية الحديث عبد الرحيم العراقي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ.
٣٥- الكفاية في علم الرواية أحمد الخطيب البغدادي، حققه: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٣٦- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤م.

٣٧- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق وتعليق: موسى محمد علي ودكتور عزت علي عطية، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٣٨- المستشرقون والإسلام، محمد قطب، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٣٩- المستشرقون والحديث النبوي محمد بهاء الدين، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٤٠- المسند أحمد بن حنبل، دار الفكر العربي.
٤١- المنهاج عند المستشرقين عبد العظيم الديب، مجلة كلية الشريعة، جامعة قطر، ٦٩/٧، نقلاً عن مصطفى نظيف/ ابن الهيثم، بحوثه وكشوفه البصرية.
٤٢- المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي عبد العظيم الديب، كتاب الأمة، عدد ٢٧.
٤٣- مواقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية في الأندلس، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، مصطفى الشكعة، ١٩٨٥م.
٤٤- منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢.
٤٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
٤٦- الميزان في مقارنة الأديان حقائق ووثائق محمد الطهطاوي، محمد، دار القلم دمشق الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.
٤٧- نظرة عامة في تاريخ الفكر الإسلامي علي عبد القادر، مكتبة القاهرة الحديثة. الطبعة الثانية، ١٩٥٦م.
٤٨- هدي الساري، أحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة بيروت.
٤٩- وحي الله حقائقه وخصائصه في الكتاب والسنة نقض مزاعم المستشرقين، حسن عتر، مجلة دعوة الحق، السنة الثالثة، العدد: (٢٨). ١٩٨٤م.